الحقيبة والمسافر

2022/3/13

أتفهّم الإحباط الذي يشعر به رجل الأعمال الفلسطيني عماد الجابر وهو يتعرض لمحاولة اختطاف وسطو مسلح، وأفهم وأقدّر لجوءه للقانون للحصول على حقه، ولكني لا أتفق معه في التهديد بسحب استثماراته ومشاريعه فوراً من فلسطين والعودة إلى دبي. فلسطين ليس فندقاً، إذا لم تعجني الخدمة فيه أبحث عن فندق آخر. فلسطين وطن، بل إنها أجمل الأوطان.

لن أتحدث عن التفاصيل القانونية أو الأمنية أو السياسية، فهذه لها مختصون يتحدثون عنها بطلاقة أكثر مني، ولكني سأركز على الجوانب الاقتصادية حيث لدي ما أضيفه هنا.

القضية ليست قضية محاولة اختطاف أو سطو مسلح، بل هي قضية فلتان أمني شهدناه قبل فترة قصيرة في الخليل وفي نابلس وجنين ومدن وبلدات أخرى، وهي ظاهرة – بالإضافة إلى آثارها الاجتماعية المدمرة – لها انعكاسات سلبية هائلة على الاقتصاد الفلسطيني، وبالذات الاستثمار. فالاستثمار جبان، كما نعرف جميعاً، والفلتان الأمني يهدّد الاستقرار ويصيب الاستثمار في مقتل. الكثير من الدراسات والتجارب الدولية وخصوصاً في أمريكا اللاتينية وبعض الدول الإفريقية والعربية تؤكد ذلك (قارن بين تدفق وحجم الاستثمارات في دبي ومعظم دول الخليج مع دول عربية أخرى مثل سوريا والعراق واليمن وليبيا ولبنان مؤخرا). وفي الحالة الفلسطينية، ضف إلى ذلك ممارسات الاحتلال الإسرائيلي الذي يقوّض الشعور بالأمن والاستقرار الأمني والاقتصادي والسياسي.

والقضية، أيضاً، ليست قضية عماد الجابر. القضية هي آلاف المغتربين الفلسطينيين أمثال عماد الجابر الذين نطلب منهم ونطالبهم كل يوم، وفي كل مؤتمر ومنتدى، أن يعودوا إلى وطنهم الأم ويستثمروا فيه. لقد أظهرت العديد من الدراسات إن اتخاذ القرار الاستثماري لأي مستثمر أجنبي يرغب في إقامة مشروع في أي بلد يعتبر عنصر الأمن والاستقرار السياسي، بالإضافة إلى استقرار التشريعات الاقتصادية التي تضمن حقوقه واستثماراته، على رأس أولوياته. وسوف تكون تجربة عماد الجابر مريرة، ليس له فقط وإنما لغيره من المستثمرين الذين لن تشجعهم تلك التجربة على الاستثمار في فلسطين، وهو ما يعيق عملية التنمية وينعكس سلبا على معدلات البطالة والفقر والدخل.

الدور الذي يلعبه المغتربون ليس فقط في التحويلات المالية، على أهميتها، ولكن أيضاً في الاستثمارات وتحويل التكنولوجيا وتوفير المهارات الريادية في البلد الأم. هؤلاء المغتربون يعتبرون من أهم الموارد لأي دولة، وهو ما يعوّض – ولو جزئيًا – الخسارة التي تتسرب منها تلك الموارد نتيجة ما نسميه هجرة الأدمغة. دور الحكومة هو تشجيع هؤلاء المغتربين على الانخراط في عملية التنمية الاقتصادية وتقديم حوافز لهم وتعزيز الثقة بينهم وبين الوطن الأم.

ما هو مطلوب من الحكومة ليس فقط القبض على الذين حاولوا خطف السيد جابر أو ابتزازه. الهدف الرئيسي هو تعزيز سيادة القانون والنظام، وعدم السماح بأخذ الحقّ باليد والسلاح، هذا إذا كان هناك حقّ أصلاً. المطلوب هو العمل على استتباب الأمن وتحقيق الأمن والأمان للمواطن أولاً وللمستثمر ثانياً، وللمغتربين الفلسطينيين والمستثمرين الأجانب ثالثاً لكي نقنعهم بالاستثمار في فلسطين لتحريك الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة وتوليد دخل إضافي للمواطنين. هذا واجب الحكومة ومسؤوليتها، ويجب أن يكون ذلك أيضاً عنصراً رئيسياً من عناصر استراتيجية التنمية الاقتصادية التي تتبنّاها الحكومة، خصوصاً في ظل الممارسات القمعية للاحتلال الإسرائيلي التي تحاول عرقلة ذلك.

أما بالنسبة للسيد عماد الجابر، فأود أن أذكّره بما كتبه الشاعر الكبير محمود درويش:

آه يا جرحي المكابر

وطني ليس حقيبة

وأنا لست مسافر

إنني العاشق، والأرض حبيبة